Distr.: General
14 July 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة التسعون

جنيف, 22–26 أيلول/سبتمبر 2025

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

موجز

في عام 2024، واصل الأونكتاد عرض التعاون التقني بأقصى طاقته. وبلغ إجمالي نفقات التعاون التقني 56,48 مليون دولار، وهو ما يعادل المستوى القياسي المسجل في عام 2023 تقريباً. وذهب حوالي ثلث نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً عام 2024. وظل النظام الآلي للبيانات الجمركية الذي بلغت نسبته 47 في المائة من إجمالي التنفيذ، المنتج الرئيسي للتعاون التقني للأونكتاد.

ووصل التمويل الطوعي للتعاون التقني للأونكتاد إلى مستوى عالٍ جديد في عام 2024، حيث تجاوز، لأول مرة، 56 مليون دولار؛ 13 في المائة أعلى مما كان عليه في عام 2023، بسبب زيادة التمويل من الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء. وارتفعت حصة الاقتصادات النامية من إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية إلى 47 في المائة، وهو أعلى مستوى منذ عام 2020، بينما بلغت حصة الاقتصادات المتقدمة 24 في المائة.

واقترن تعزيز التنفيذ بتحسين أداء التعاون التقني. وفي عام 2024، واصل الأونكتاد تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية وكفاءتها والمساءلة بشأنها وشفافيتها من خلال الإنضاج المتبادل لركائز عمله الثلاث، ومن خلال الاستفادة من الشراكات الداخلية والخارجية، وتنفيذ مشاريع موجهة نحو تحقيق النتائج ومراعية للمنظور الجنساني، وتحديث بيانات الطلبات في الوقت المناسب. وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، واصل الأونكتاد تعميق مشاركته مع نظام المنسقين المقيمين، وشارك في 46 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام في جميع أنحاء العالم، وحصل على تمويلات تزيد على 4 ملايين دولار من خلال آليات التمويل الخاصة بمبادرة "توحيد الأداء".

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- أُعد هذا التقرير لتيسير الاستعراض السنوي لسياسات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية وسيُقدَّم إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، تمشياً مع الأحكام المنصوص عليها في الفقرة 220 من اتفاق أكرا وفي سلسلة من القرارات التي اتخذها المجلس في الفترة 2008–2024، والتي أوصى المجلس من خلالها بتفاعل أكثر تنظيماً بين الأمانة والمستفيدين المحتملين والجهات المانحة، على أن يتم ذلك في إطار الفرقة العاملة التي هي الآلية الرئيسية للمشاورات بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني.

2- ويقدم التقرير لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة في عام 2024. ويُقدم أيضا تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في تمويل هذا التعاون وتنفيذه ويُبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد من أجل تحسين هيكل التعاون التقني وأدائه. ويعرض أيضاً بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وأخيراً، يقدم استنتاجات واقتراحات من أجل المضي قدماً.

3- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واصل الأونكتاد الدعوة إلى إدماج الوكالات غير المقيمة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وزيادة التركيز على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة.

أولاً- مصادر التمويل

4- تُموَّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسين هما:

(أ) تمويل الصناديق الاستئمانية، ويشير إلى الموارد المالية المقدمة لصناديق الأونكتاد الاستئمانية للتعاون التقني من فرادى الحكومات، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومن القطاعين الخاص والعام؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

5- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستئمانية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة المشتركة بين الوكالات في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دعماً أفضل، يستعرض الفرع جيم من الفصل الأول المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء". والمساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين غير مدرجة في موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية، لكنها معروضة بشكل منفصل في الفرع دال من الفصل الأول.

ألف- موارد الصناديق الاستئمانية

6- يستمر تقلب التمويل الطوعي لصناديق الأونكتاد الاستئمانية للتعاون التقني. فبعد زيادة قدرها 20 في المائة في عام 2023، سجل إجمالي الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للتعاون التقني مزيدا من النمو، بنسبة 13 في المائة، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 56,62 مليون دولار.

وأدت زيادة مساهمات الاقتصادات النامية والمتقدمة إلى زيادة إجمالية للتمويل الطوعي في عام 2024، رغم انخفاض المساهمات من مصادر التمويل الثلاثة الأخرى (الشكل 1)[1].

الشكل 1

مصادر موارد الصناديق الاستئمانية للأونكتاد

(بآلاف الدولارات)

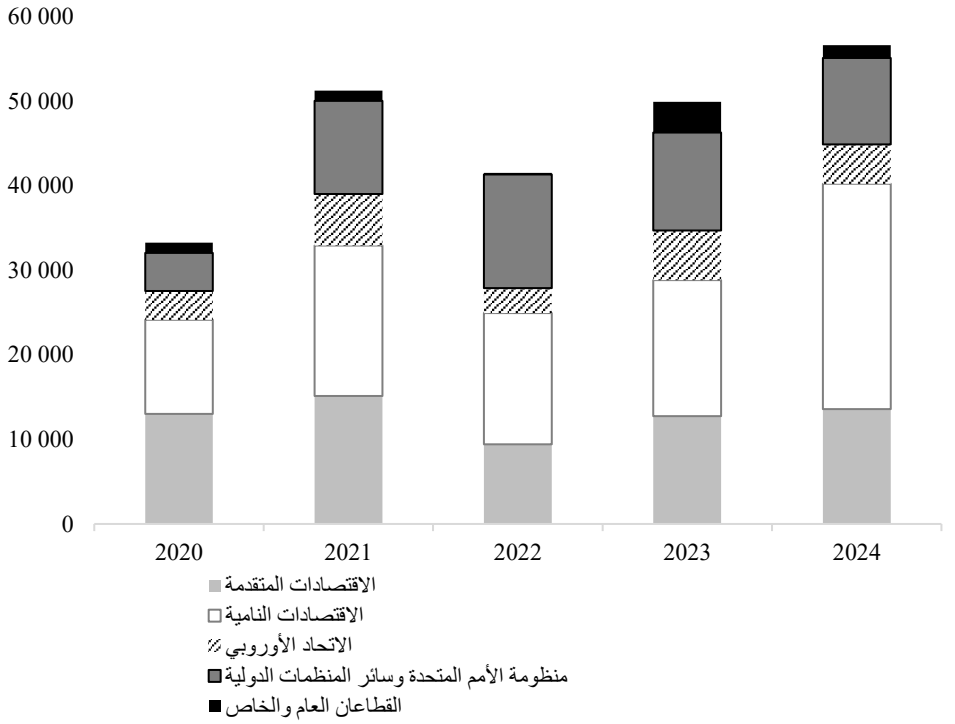

المصدر: الأونكتاد.

ملحوظة: لا يشمل المجموع المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين. ويعتمد جزء كبير من التمويل الوارد من الاقتصادات النامية على التمويل الذاتي ويمكن أن يتأتى، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان التي قدمت التمويل (انظر TD/B/WP/338/Add.2، الجدول 15). ونُقحت المساهمات من الاقتصادات النامية والمتقدمة في عام 2020 وفقًا للتصنيف الجديد.

7- وبعد انتعاش في عام 2023، استمرت مساهمات الاقتصادات المتقدمة في الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني للأونكتاد في الاتجاه التصاعدي، حيث بلغت 13,58 مليون دولار، أو 24 في المائة من إجمالي التمويل الطوعي و7 في المائة أعلى مما كانت عليه في عام 2023. وفي عام 2024، وبمساهمات قدرها 3,84 مليون دولار، ظلت مملكة هولندا أكبر مساهم من الاقتصادات المتقدمة، تليها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وألمانيا، وسويسرا. وبلغت مساهمات هذه الجهات المانحة الأربع مجتمعة نسبة 76 في المائة من مجموع مساهمات الاقتصادات المتقدمة النمو في التعاون

(1) الغرض من تصنيف الاقتصادات حسب الحالة الإنمائية هو التيسير الإحصائي ولا يعبر عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في عملية التنمية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2021، لم تعد شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تعتمد تصنيف المناطق النامية والمناطق المتقدمة في الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي، ولكن يمكن الاستمرار في تطبيق التصنيف. وفي التصنيف الذي يطبقه الأونكتاد، تشكل جمهورية كوريا جزءاً من مجموعة البلدان المتقدمة (على النحو المسجل في الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد (انظر TD/B/68/3)؛ وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر التصنيفات في قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

التقني للأونكتاد. وكانت حوالي 4 في المائة من مساهمات الاقتصادات المتقدمة النمو ممولة ذاتياً، مثل مساهمة ألبانيا لصيانة النظام الآلي العالمي للبيانات الجمركية (أسيكودا) في إدارة الجمارك. وفيما يتعلق بإجمالي المساهمات المتراكمة على مدى السنوات الخمس الماضية، ظلت مملكة هولندا وألمانيا وسويسرا أكبر المانحين من الاقتصادات المتقدمة، حيث ساهمت كل منها بأكثر من 13 مليون دولار في هذه الفترة (الشكل 2). وفي عام 2024، كانت مساهمات الاقتصادات المتقدمة موجهة بشكل رئيسي نحو برامج التعاون التقني أو مجالات مثل أسيكودا؛ ونظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والتجارة المستدامة والبيئة؛ وتيسير التجارة؛ والاستثمار من أجل التنمية.

الشكل 2

المساهمات المتراكمة من مساهمي الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية الرئيسية

(بآلاف الدولارات)

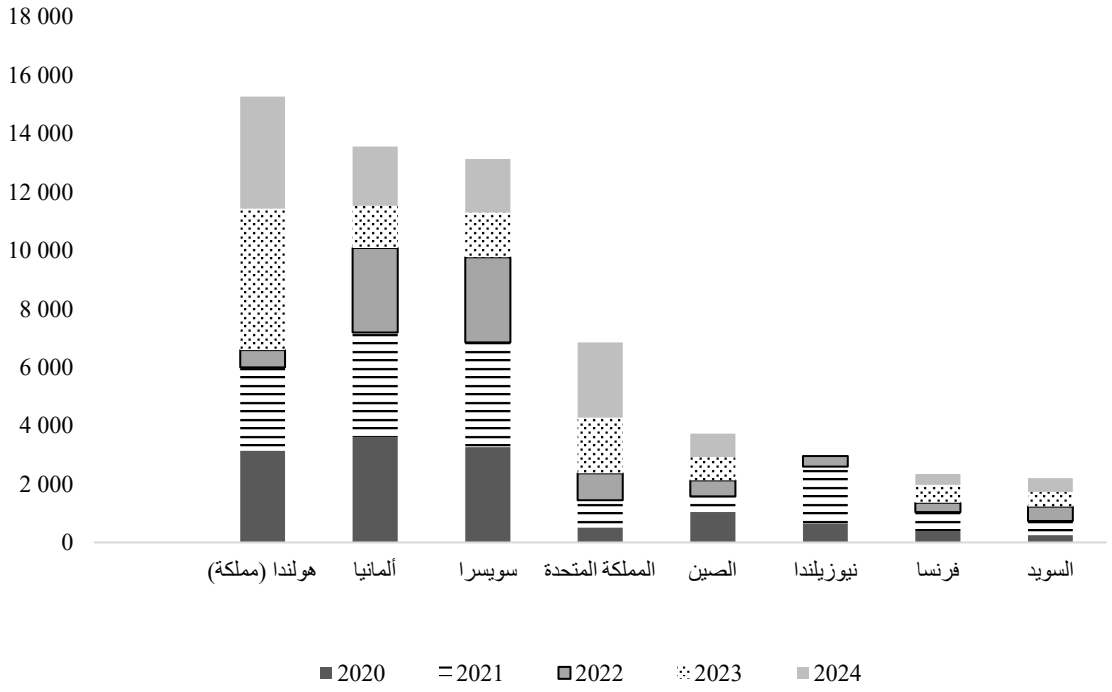

المصدر: الأونكتاد.

8- وارتفعت المساهمات المقدمة من الاقتصادات النامية، بعد زيادة متواضعة في عام 2023، بنسبة 65 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 26,64 مليون دولار في عام 2024. وبناءً على ذلك، ارتفعت حصة الاقتصادات النامية من إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية من 32 إلى 47 في المائة. وبلغت المساهمات المقدمة من أنغولا والعراق مجتمعةً 9,25 مليون دولار أمريكي، والتي خصصت أساساً لتنفيذ مشاريع أسيكودا، 35 في المائة من تمويل الاقتصادات النامية. والجدير بالذكر أن 95 في المائة من التمويل المقدم من الاقتصادات النامية خُصص للمشاريع أو الأنشطة المضطلع بها في اقتصاداتها، وذلك أساساً لتنفيذ برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية (85 في المائة) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (5 في المائة). وخُصصت نسبة 4 في المائة فقط من التمويل الوارد من البلدان النامية (مليون دولار) لدعم التعاون التقني للأونكتاد الذي تستفيد منه اقتصادات نامية أخرى. ويشمل ذلك مبلغ 0,8 مليون دولار من الصين، التي ظلت أكبر مساهم ضمن هذه الفئة، ومبلغ 0,2 مليون دولار من المملكة العربية السعودية لدعم المنتدى العالمي لسلسلة التوريد.

9- وانخفضت المساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي بنسبة 20 في المائة مقارنة بعام 2023، لتصل إلى 4,67 مليون دولار في عام 2024، ومع ذلك كان هذا المبلغ أعلى بنسبة 7 في المائة من متوسط 4,37 مليون دولار في الفترة 2019–2023. ووفقًا لذلك، انخفضت أيضا حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية من 12 إلى 8 في المائة. ووُجهت المساهمات لدعم ثلاثة مشاريع في أسيكودا بما في ذلك مشروع بعنوان "تحسين الجمارك والتجارة في جزر المحيط الهادئ" ومشروع بشأن دعم الأطراف في اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى في رصد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وتنفيذ آلية تسوية المنازعات. وأسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه معاً بمبلغ 12,40 مليون دولار للمساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في عام 2024، وهو ما يمثل نسبة 22 في المائة من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية.

10- وانخفضت المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بنسبة 12 في المائة، من 11,57 مليون دولار في عام 2023 إلى 10,20 مليون دولار في عام 2024. وداخل منظومة الأمم المتحدة، كانت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر المساهمين؛ وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 2,74 مليون دولار لتمويل مشاريع أسيكودا في أفغانستان وتركمانستان ومدغشقر. ومن بين المنظمات الدولية الأخرى، كان بنك التنمية الأفريقي، الذي بلغت مساهماته السنوية 1,58 مليون دولار، أكبر المساهمين.

11- وبلغ إجمالي المساهمات المقدمة من القطاعين العام والخاص 1,54 مليون دولار في عام 2024، بانخفاض عن أعلى مستوى بلغ 3,62 مليون دولار في عام 2023. ويشمل ذلك مبلغ 0,58 مليون دولار أمريكي من شركة تنمية خاصة في المملكة المتحدة لدعم تنفيذ مشروع تيسير الأعمال في دولة فلسطين؛ ومساهمات من سلطات الموانئ في العديد من البلدان النامية لدعم برنامج التدريب من أجل التجارة.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

12- تُدرَج موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، وتردُ تباعاً في البابين 23 و35 من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ففي عام 2024، ارتفعت النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية إلى 4,37 مليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة الكبيرة في النفقات في إطار حساب التنمية.

13- وبلغت النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني 2,02 مليون دولار في عام 2024، بزيادة هامشية بعد أن كانت 1,99 مليون دولار في عام 2023. وقد استُخدمت بشكل رئيسي في الخدمات الاستشارية والأنشطة التدريبية، مثل دورات الأونكتاد حول القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، والمعروفة باسم الدورات المقررة في الفقرة 166. وفي عام 2024، قدم الأونكتاد دورتين إقليميتين لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. واستُخدمت الموارد أيضا لدعم البلدان النامية في وضع وتنفيذ استراتيجيات التجارة الإلكترونية؛ ومجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية في القضايا المتعلقة بقواعد المنشأ؛ والمفاوضين في مجال المناخ من مجموعة الـ 77 والصين فيما يتعلق بالمفاوضات ونتائج دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المناخية مع الاستمرار في مسارات نحو التنمية المستدامة.

14- وفي عام 2024، سجل 19 مشروعاً من مشاريع حساب التنمية، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي قادها الأونكتاد أو شارك فيها، نفقات بلغت 2,34 مليون دولار، أي بزيادة 42 في المائة مقارنة بعام 2023. وساهم تسريع التنفيذ في العديد من المشاريع في هذه الزيادة. وموضوع الشريحة الثامنة عشرة من حساب التنمية هو "دعم الدول الأعضاء لتحفيز التحول الرقمي وتهيئة بيئة سياسات مواتية لمجتمع رقمي مستدام ومسؤول وشامل لا يترك أحدا متخلفا عن الركب، مع التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات". وفي إطار هذه الشريحة، وافقت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية

على تمويل أربعة مشـــاريع للأونكتاد بميزانية إجمالية قدرها 2,86 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 15 في المائة من مظروف تمويل الشريحة. وسيقود الأونكتاد مشروعا مشتركا لتحسين الإحصاءات المتعلقة بتجارة الخدمات الرقمية من أجل سياسة تجارية تراعي المنظور الجنساني، وسيكون مسؤولاً عن تنفيذ ثلاثة مشاريع حول تحسين صنع سياسات الاستثمار لتعزيز اقتصاد رقمي شامل ومسؤول ومستدام؛ وسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار المراعية للمنظور الجنســـاني من أجل التحول الرقمي الشـــامل؛ والرقمنة والشفافية المدعومة بالذكاء الاصطناعي بشأن اللوائح التنظيمية المتعلقة بالتجارة من أجل وضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنســـين. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشـــروع في عام 2026، بعد موافقة الجمعية العامة على ميزانية حساب التنمية.

جيم- دعم آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء" للبرامج المشـــتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

15- المجموعة المشـتركة بين الوكالات، التي يقودها الأونكتاد بمشـاركة 15 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة، هي آلية مكرسـة لتنسـيق عمليات التجارة والتنمية على الصـعيد القطري. وتشارك المجموعة في عدد من أطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام وتنفذ برامج مشتركة بتمويل مضـمون من خلال آليات تمويل جديدة طُورت لدعم إصـلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء".

16- وفي عام 2024، بلغت قيمة وصـــول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"، التي تتألف من مساهمات شركاء محددين وصناديق استئمانية متعددة المانحين، 4,12 مليون دولار. وكان هذا الرقم أقل من المستويات القياسية المرتفعة في عامي 2022 و2023، لكنه كان أكثر من ضعف متوسط السنوات العشر في الفترة 2014–2023، مما يعكس اتجاها إيجابيا بشكل عام (الشكل 3).

الشكل 3

وصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"

(بآلاف الدولارات)

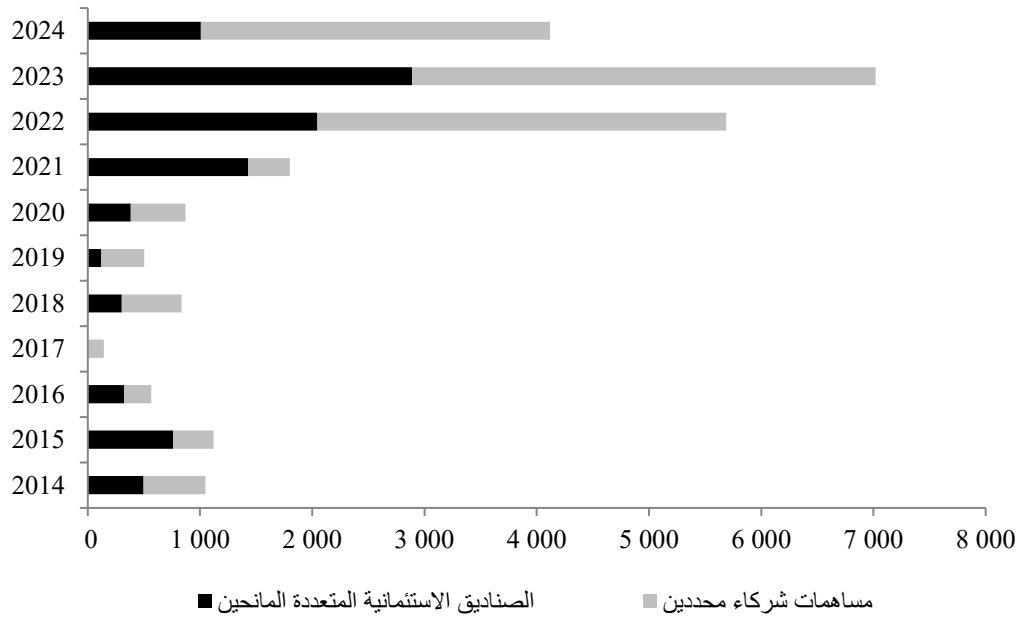

المصدر: الأونكتاد.

1- مساهمات الشركاء المحددين

17- مساهمات الشركاء المحددين هي مساهمات مباشرة لوكالة واحدة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم العمليات المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2024، تلقى الأونكتاد مساهمات بلغت 3,11 ملايين دولار. وشمل ذلك المساهمات التي قدمتها وكالات أخرى في المجموعة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم عمليات تيسير التجارة في أفغانستان وتركمانستان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لبناء القدرات من أجل تحسين الوصول إلى الأسواق في موزامبيق.

2- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

18- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين هي آليات للتمويل الجماعي يديرها مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع للأمم المتحدة وتنتظم في هيكل يشمل ممثلي منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وفي عام 2024، تلقى الأونكتاد مخصصات بقيمة 1,01 مليون دولار من المكتب، لدعم المشاركة المستمرة في برنامج الاقتصاد الرقمي لمنطقة المحيط الهادئ وبرنامجين مشتركين جديدين في غانا ورواندا بتمويل من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة؛ وفي غانا، يعمل الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على الاستفادة من المنظومات الرقمية لزيادة إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وفي رواندا، يشترك الأونكتاد مع المنظمة الدولية للهجرة ومركز التجارة الدولية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في رواندا لزيادة فرص التكنولوجيا الرقمية في التجارة عبر الحدود.

دال- تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

19- بالإضافة إلى مصادر التمويل المذكورة أعلاه، تُقدم بعض الجهات المانحة الدعم إلى برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين، الذي ينفَّذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.

20- وفي عام 2024، كان عدد الموظفين الفنيين المبتدئين في الأونكتاد تسعة موظفين مبتدئين من الفئة الفنية، وهو نفس العدد الذي كان في عام 2023، في أربع شعب، وفي مكتب الأمين العام (شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، أربعة موظفين؛ وشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، موظفان؛ والأقسام المتبقية والمكتب، واحد لكل منها)[(2)]. وساهمت ست دول في برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان. ومولت ألمانيا ثلاثة موظفين، فيما مولت فرنسا موظفين ومولت إيطاليا والصين واليابان والمملكة المتحدة موظفا واحد لكل منها. وفي عام 2024، انخرط الأونكتاد في مناقشات مع مانحين جدد محتملين، لزيادة توسيع قاعدة تمويل البرنامج؛ وأكدت فنلندا وقطر اهتمامهما بتمويل موظف واحد لكل منهما.

21- ويتيح البرنامج للمهنيين الشبان فرصة فريدة للمشاركة في العمل التحليلي والتنفيذي الذي يضطلع به الأونكتاد. وبالنسبة للكثيرين، كان التدريب في الأونكتاد نقطة انطلاق لتطورهم الوظيفي لاحقاً. ويفوق الطلب في أمانة الأونكتاد على الموظفين الفنيين المبتدئين العرض بكثير. لذلك، تكرر الأمانة طلبها إلى الجهات المانحة التي في مقدورها تمويل موظفين فنيين مبتدئين، ولا سيما الآتين من بلدان نامية، أن تنظر في إمكانية القيام بذلك.

(2) انظر الوثيقة TD/B/WP/338/Add.2، الجدول 9.

ثانياً- النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

22- في عام 2024، ظل إجمالي نفقات التعاون التقني عند مستوى مرتفع بلغ 56,48 مليون دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 1 في المائة فقط من المستوى القياسي الذي بلغ 57,27 مليون دولار أمريكي في عام 2023[3]. وارتفعت النفقات في إطار الصناديق الاستئمانية ارتفاعا طفيفا، لتصل إلى 48,04 مليون دولار، وهو ما مثل 85 في المائة من إجمالي النفقات في عام 2024. وانخفضت النفقات في إطار آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء" بنسبة 34 في المائة عن المستوى الاستثنائي المرتفع في عام 2023، لتصل إلى 4,08 مليون دولار، وهو ما يمثل 7 في المائة من نفقات التعاون التقني السنوية. وزادت النفقات في إطار البرنامج العادي للأمم المتحدة للتعاون التقني وحساب التنمية بنسبة 20 في المائة لتصل إلى 4,37 مليون دولار؛ وبناءً على ذلك، زادت الحصة المقابلة من مجموع النفقات من 6 إلى 8 في المائة (الشكل 4).

الشكل 4

نفقات التعاون التقني، حسب مصدر التمويل

(بآلاف الدولارات وبالنسبة المئوية)

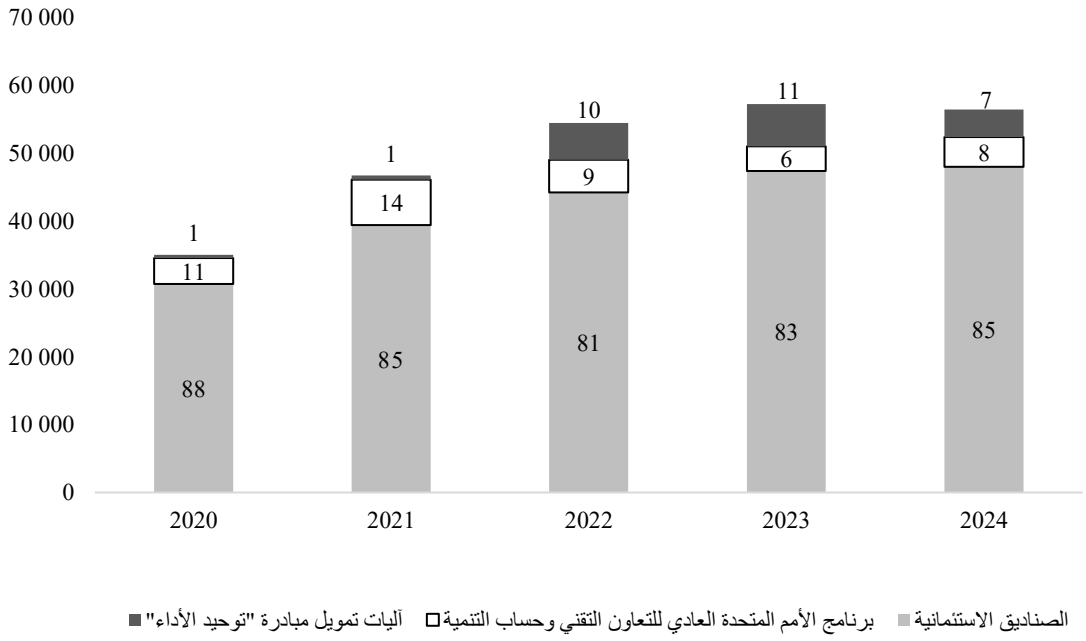

المصدر: الأونكتاد.

ألف- النفقات حسب نوع المشروع

23- تُنفَّذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعد الأقاليمي والإقليمي والقطري. وفي عام 2024، زادت النفقات في إطار المشاريع الأقاليمية والقطرية زيادة هامشية؛ وانخفضت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية بنسبة 13 في المائة. ومن حيث الحصة من إجمالي نفقات التعاون التقني، زادت حصة المشاريع الأقاليمية والقطرية وانخفضت حصة المشاريع الإقليمية، من 18,4 إلى 16,2 في المائة (الشكل 5).

(3) انظر الوثيقة TD/B/WP/338/Add.2، الجدول 2.

الشكل 5

نفقات المشاريع كحصة من مجموع نفقات التعاون التقني، حسب نوع المشروع

(بالنسب المئوية)

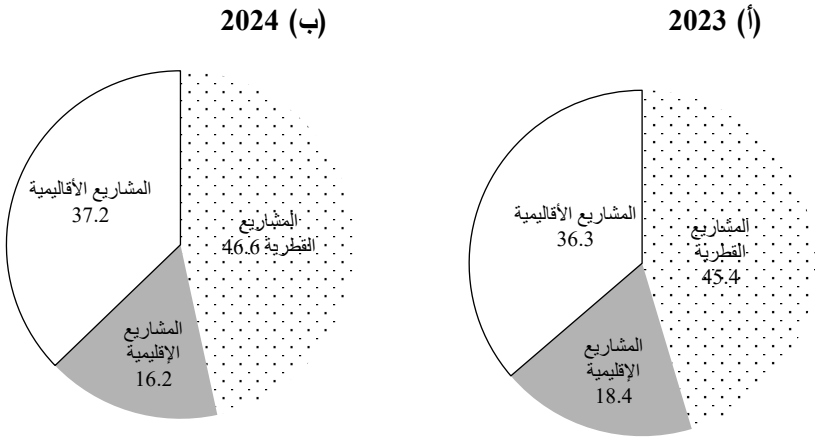

المصدر: الأونكتاد.

24- وفي عام 2024، بلغت النفقات في إطار المشاريع القطرية 26,31 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1 في المائة عن عام 2023، ويتعلق 38 في المائة منها بمشـــاريع في أقل البلدان نمواً. وكانت معظم المشـاريع القطرية ممولة ذاتياً، بأسـاليب منها الاسـتعانة بالموارد التي توفرها الجهات المانحة من خلال برامج المعونة الثنائية، وركزت هذه المشـاريع على تحديث الجمارك وإصـلاحها، وعلى إدارة الديون. وزادت نفقات المشاريع القطرية في إطار ثلاث مناطق، بما في ذلك بنسبة 30 في المائة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وفي آسيا وأوقيانوسيا، كان هناك انخفاض بنسبة 13 في المائة.

25- وانخفضـت النفقات في إطار المشـاريع الإقليمية بنسـبة 13 في المائة، من 10,51 مليون دولار في عام 2023 إلى 9,14 مليون دولار في عام 2024، بسبب انخفاض كبير في نفقات المشاريع الإقليمية في أفريقيا، بلغت نسبته 45 في المائة.

26- والمشـاريع الأقاليمية هي مشـاريع مواضـيعية تسـتفيد منها أكثر من منطقة جغرافية واحدة. وفي عام 2024، بلغ إجمالي النفقات في إطار هذه الفئة 21,03 مليون دولار، وهو مسـتوى مسـتقر نسـبيا، مقارنة بمبلغ 20,78 مليون دولار في عام 2023. وقد أسـهمت النفقات في إطار المشـاريع الأقاليمية في تقديم مجموعة متنوعة من منتجات التعاون التقني.

باء- النفقات حسب المنتَج

27- في عـام 2024، بلغـت النفقـات المتكبـدة في إطـار منتجـات التعـاون التقني للأونكتـاد البـالغ عددها 28 منتجاً، 50.13 مليون دولار، ما يمثل 89 في المائة من إجمالي النفقات السـنوية على إنجاز أنشـطة التعاون التقني (انظر الجدول). وقد اسـتأثر أسـيكودا وحده بنسـبة 47 في المائة من النفقات، مما يؤكد أهمية هذا المنتج الطويل الأمد في مجال التعاون التقني. وتلى هذا البرنـامج نظـام إدارة الـديون والتحليل المالي، والتجارة الإلكترونية، والاقتصـاد الرقمي وتيسـير الأعمال، حيث مثلت 8,9 و8,8 و6,6 في المائة من حجم الإنجاز على التوالي. ويتعلق الأمر بسـتة منتجات يمثل كل منها 1-4 في المائة من إجمالي الإنجاز، وتمثل مجتمعة 14 في المائة من الإنجاز. وشـكلت المنتجات الـ 18 المتبقية أقل من 1 في المائة لكل منها من الإنجاز، بما في ذلك منتجان بدون نفقات في عام 2024. وأوقِف منتج "أدلة الاستثمار" وأُدرجت الأعمال ذات الصلة تحت بند "تيسير الأعمال".

نفقات التعاون التقني في عام 2024، حسب الموضوع والمنتج

المنتج	*أهداف التنمية المستدامة*	*النفقات، 2024 (بآلاف الدولارات)*	*الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)*
تحويل الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة			
استعراضات سياسات الاستثمار	8، 17	176	0,31
استعراضات سياسات الخدمات	8، 9، 17	5	0,01
استعراضات أطر السياسات التجارية	17	38	0,07
استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	9	7	0,01
التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	8، 9، 17	4 953	8,77
أدلة الاستثمار	9، 17	-	0,00
التدابير غير الجمركية	3، 8، 17	1 048	1,85
المفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي	10، 17	83	0,15
التجارة المستدامة والبيئة	12، 13، 14، 15	1 896	3,36
تشجيع الاستثمار وتيسيره	9، 17	195	0,35
التصدي لمواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود			
دعم الخروج من وضع أقل البلدان نمواً	8	153	0,27
نظام إدارة الديون والتحليل المالي	17	5 019	8,88
مساهمات الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز	9، 17	-	0,00
النفاذ إلى السوق، وقواعد المنشأ، والإشارات الجغرافية لأقل البلدان نمواً	8، 10، 17	54	0,10
كسر سلاسل الاعتماد على السلع الأساسية	8، 9	14	0,02
خدمات النقل واللوجستيات المستدامة والقادرة على الصمود	8، 9، 13، 14	1 118	1,98
تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الحوكمة			
استعراضات الأقران الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك	8، 10	10	0,02
تيسير الأعمال	8، 16	3 744	6,63
تيسير التجارة	10، 16	2 003	3,55
أسيكودا – النظام الآلي للبيانات الجمركية	9، 15، 17	26 704	47,28
الإحصاءات	17	478	0,85
إتاحة المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	12، 17	368	0,65
الاستثمار والصحة العامة	3، 9	11	0,02
اتفاقات الاستثمار الدولية	17	82	0,15
سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك	8، 9، 10، 12، 17	151	0,27
تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم			
التجارة والنوع الاجتماعي والتنمية	5، 8	21	0,04
مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة	4، 8	755	1,34
التدريب من أجل التجارة	8، 9، 14، 17	1 050	1,86
		50 134	88,76

المصدر: الأونكتاد.

28- ويكتسي التعاون التقني للأونكتاد، من حيث النفقات، أهمية كبيرة في تحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة، وهي الهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة والعمل اللائق؛ والهدف 9 المتعلق بإقامة البنى التحتية وتعزيز الصناعة وتشجيع الابتكار؛ والهدف 15 المتعلق بحماية الحياة في البر وترميمها وتعزيزها؛ والهدف 17 المتعلق بالشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 2024، ساهم مبلغ يقدَّر بنحو 18,12 مليون دولار أو 32 في المائة من مجموع النفقات إسهاماً مباشراً في تحقيق الهدف 17؛ وساهم مبلغ 11,95 مليون دولار أو 21 في المائة من مجموع النفقات في تحقيق الهدف 9؛ وساهمت مبلغ نسبته 17 في المائة في تحقيق الهدف 15؛ وساهم مبلغ نسبته 10 في المائة في تحقيق الهدف 8[(4)].

جيم- النفقات حسب المنطقة

29- في عام 2024، بلغ إجمالي النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية 35,45 مليون دولار، أو 63 في المائة من إجمالي التنفيذ. ومن بين هذه النفقات، أُنفق مبلغ 10,77 مليون دولار في أفريقيا، بانخفاض قدره 10 في المائة عن عام 2023 (الشكل 6). واستمرت حصة المشاريع القطرية والإقليمية الأفريقية والإقليمية من إجمالي نفقات التعاون التقني في الاتجاه التنازلي، لتصل إلى 19 في المائة في عام 2024 (الشكل 7). ولم يعوض تعزيزُ التسليم فيما يتعلق بالعديد من المنتجات (مثل أسيكودا؛ وتيسير الأعمال؛ وخدمات النقل واللوجستيات المستدامة والقادرة على الصمود؛ وتيسير التجارة) انخفاض النفقات الخاصة بالمنتجات الأخرى (لا سيما نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ والاستثمار والصحة العامة؛ والتجارة والنوع الاجتماعي والتنمية؛ ومساهمات الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز).

الشكل 6

نفقات التعاون التقني على المشاريع الإقليمية والقطرية، حسب المنطقة

(بآلاف الدولارات)

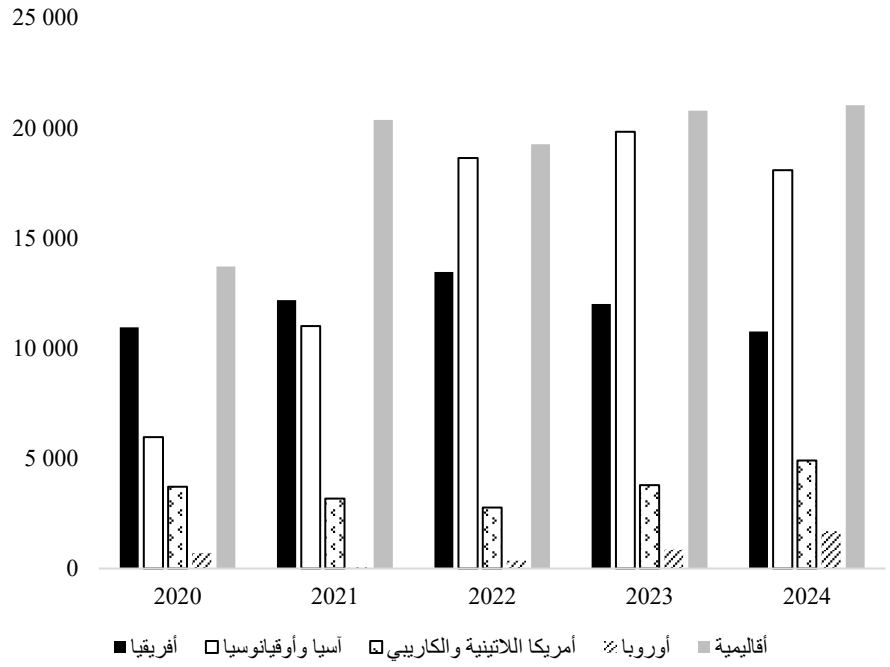

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: لم تُسجل أي نفقات في أمريكا الشمالية في عام 2024.

(4) انظر الوثيقة TD/B/WP/338/Add.2، الجدول 5.

الشكل 7

الحصة من مجموع النفقات السنوية في مجال التعاون التقني، حسب المنطقة

(بالنسبة المئوية)

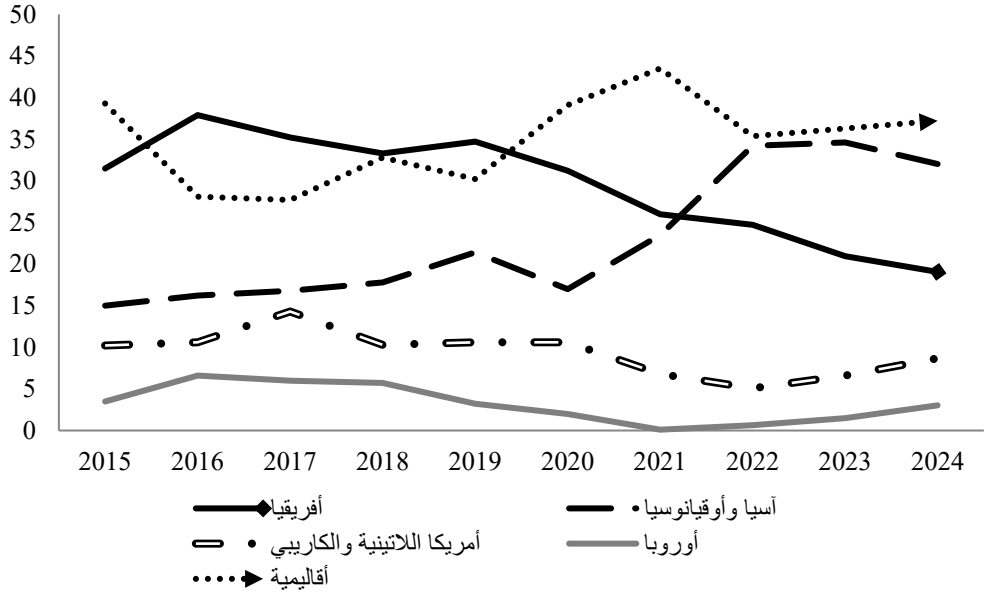

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظات: يُنظر فقط في النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية عند حساب حصة منطقة معينة. لم تُسجل أي نفقات في أمريكا الشمالية في عام 2024.

30- وبعد ثلاث سنوات من النمو، انخفضت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في آسيا وأوقيانوسيا إلى 18,09 مليون دولار في عام 2024. وعلى الرغم من الانخفاض بنسبة 9 في المائة، ظلت النفقات عند مستوى مرتفع، وكذلك حصة إجمالي النفقات، حيث بلغت 32 في المائة. ويُعزى الانخفاض البالغ 1,74 مليون دولار إلى انخفاض النفقات في إطار العديد من المنتجات، لا سيما نظام أسيكودا الذي انخفضت النفقات في إطاره في المنطقة بمقدار 1,56 مليون دولار مقارنةً بعام 2023.

31- وبعد الانتعاش في عام 2023، واصلت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفاعها لتصل إلى 4,90 مليون دولار في عام 2024، بزيادة سنوية قدرها 29 في المائة. وبناءً على ذلك، ارتفعت حصة إجمالي النفقات من 7 إلى 9 في المائة. وتُعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى تعزيز الإنجاز في إطار نظام سيكودا والعديد من المشاريع الأخرى المنفذة في المنطقة، بما في ذلك مشروع تطوير استراتيجية التجارة الإلكترونية في ترينيداد وتوباغو، ومشروع استراتيجيات تنويع الصادرات المستدامة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ومشروع التكامل الإقليمي والسياسة الصناعية في أمريكا اللاتينية.

32- وبلغت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في أوروبا 1,70 مليون دولار، أي ضعف المبلغ في عام 2023. وترجع الزيادة بشكل رئيسي إلى مشاريع أسيكودا في ألبانيا وجمهورية مولدوفا. وبناءً على ذلك، ارتفعت حصة إجمالي النفقات من 1,5 إلى 3,0 في المائة.

دال- نفقات دعم أقل البلدان نمواً

33- في عام 2024، بلغ إجمالي نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً 18,79 مليون دولار، بما في ذلك 9,93 مليون دولار أمريكي تتعلق بتنفيذ المشاريع القطرية، ولا سيما في إطار برنامج أسيكودا الذي يمثل 87 في المائة. وبالمقارنة مع عام 2023، انخفضت النفقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً بنسبة 22 في المائة، مسجلة أدنى مستوى لها منذ عام 2021. وبناءً على ذلك، انخفضت حصة الأنشطة المنجزة من 42 إلى 33 في المائة (الشكل 8). وساهمت عدة عوامل في هذا الانخفاض، لا سيما انخفاض نفقات المشاريع القطرية بنسبة 19 في المائة في أقل البلدان نمواً في إطار أسيكودا؛ وإنجاز البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة؛ والانخفاض الكبير في النفقات المتعلقة بالمشاريع الإقليمية في أفريقيا، بما في ذلك الانتهاء من مشروع يركز على أقل البلدان نمواً بشأن حركة النقل العابر والنقل والتجارة في غرب أفريقيا بتمويل من الإطار المتكامل المعزز.

الشكل 8

نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً (بآلاف الدولارات وبالنسبة المئوية)

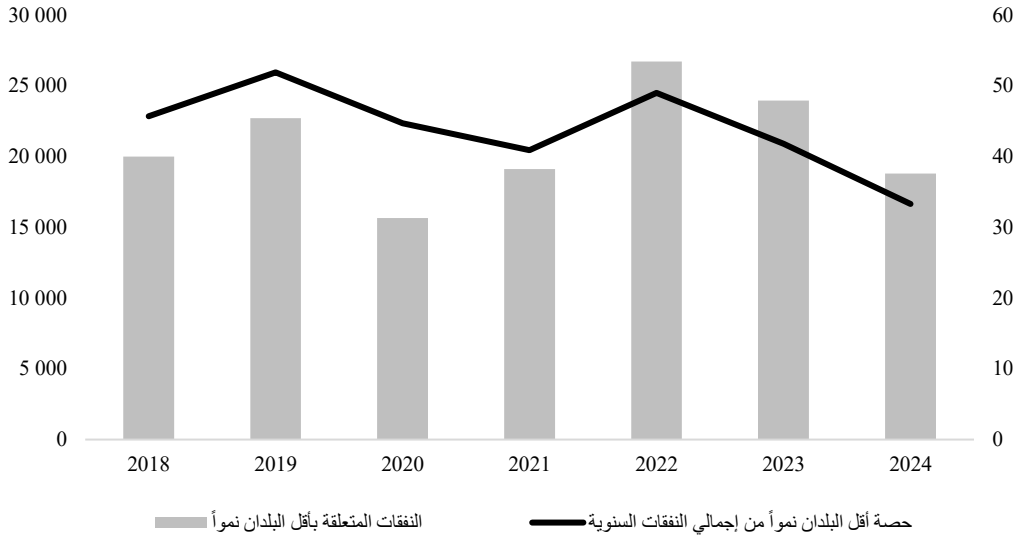

المصدر: الأونكتاد.

34- وفي عام 2024، ومن خلال مشروع مشترك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واصل الأونكتاد دعم خمسة من أقل البلدان نمواً، وهي جزر القمر، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وكمبوديا، في التقدم الاقتصادي الهيكلي نحو الخروج من وضع أقل البلدان نمواً وما بعده. وفي نهاية عام 2024، أُعدت لمحة عن مواطن الضعف لكل بلد مستفيد، وصيغت دراسات أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لصالح البلدان الأربعة في أفريقيا، وعُقدت حلقات عمل للتحقق من صحة ذلك في جزر القمر، وزامبيا، والسنغال، وكمبوديا. وساعدت هذه الأنشطة على تحسين فهم قضايا التدرج بين البلدان المستفيدة وتعزيز القدرة على صياغة سياسات بناء القدرة على التحمل. وكخطوة تالية، ستُقدَّم المساعدة التقنية بناء على طلب البلدان المستفيدة في تطوير السياسة الصناعية وتعزيز القدرات الإنتاجية.

35- وفي عام 2024، دعم الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً بناء القدرات والتدريب لمجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، في عام 2024، لم ترد

أي مساهمات جديدة للصندوق الاستئماني. ويحد الافتقار إلى التمويل المستدام من دعم الأونكتاد لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك في وضع برنامج دعم أكثر منهجية وطويل الأجل.

ثالثاً- الهيكل وسير العمل

ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

1- مشاركة الأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

36- بعد ست سنوات من إعادة التموضع، أصبح نظام المنسقين المقيمين جوهر جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2024، عمّق الأونكتاد مشاركته مع نظام المنسقين المقيمين من خلال المدخلات الفكرية وتعزيز الإبلاغ والمشاركة في جهود تعبئة الأموال. ومثلت خبرة الأونكتاد في مجموعة واسعة من القضايا الإنمائية المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا قيمة مضافة إلى عمل الفرق القطرية وساهمت في تحقيق نتائج متكاملة على المستوى القطري. واستناداً إلى التعاون مع وكالات المجموعة المشتركة بين الوكالات، شارك الأونكتاد في عدد قياسي من أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بلغ 46 إطاراً. وواصل موظفو الأونكتاد المشاركة مع نظام المنسقين المقيمين من خلال المساهمة في التحليلات القطرية المشتركة والأجزاء السردية من أطر العمل، مع إسداء المشورة في مجال السياسات. وعمد مديرو مشاريع الأونكتاد إلى زيادة المشاركة التدريجية في عمليات التخطيط والإبلاغ في أطر الأولويات، بما في ذلك من خلال منصة الأمم المتحدة للمعلومات.

37- وفي عام 2024، وفيما يتعلق بتعبئة الموارد على المستوى القطري، واصل الأونكتاد العمل بشكل وثيق مع نظام المنسقين المقيمين. فعلى سبيل المثال، يمكن للأونكتاد، من خلال عملية تنافسية وتحت قيادة المنسقين المقيمين، الوصول إلى الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. والأونكتاد وكالة غير مقيمة، لكنه من بين منظمات الأمم المتحدة الرئيسية المشاركة في برنامجين مشتركين رئيسيين يمولهما الصندوق، لتقديم المساعدة المتعددة السنوات في غانا ورواندا.

38- وينسق الأونكتاد مع نظام المنسقين المقيمين في تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني. فعلى سبيل المثال، ناقش الأونكتاد إمكانية التعاون في العمل التنفيذي بشأن قانون وسياسة المنافسة مع مكاتب المنسقين المقيمين في ألبانيا وبنغلاديش وجورجيا. واستفادت دائرة الإحصاءات في الأونكتاد من الدعم المقدم من مكاتب المنسقين المقيمين في ماليزيا، وناميبيا، والهند في تنفيذ مشاريع بناء القدرات، بما في ذلك تيسير تعاون الأونكتاد مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي تونس، أدى إعداد تقرير استعراض سياسة الاستثمار إلى إقامة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق المقيم في تونس، وهي شراكة ستؤدي دوراً رئيسياً في دعم تنفيذ التوصيات.

39- ولمواصلة تزويد مديري المشاريع بالمعارف والأدوات اللازمة لتحسين العمل مع نظام المنسقين المقيمين، أطلق الأونكتاد سلسلة من الدورات التدريبية في كانون الأول/ديسمبر 2024. وجمعت الجلسة الأولى بين مديري مشاريع الأونكتاد وخبير اقتصادي من مكتب المنسق المقيم في موزامبيق، الذي دُعي إلى تبادل الأفكار حول توقعات مكاتب المنسقين المقيمين من الأونكتاد، وركزت المناقشات على الكيفية التي يمكن بها لعمل الأونكتاد في قضايا السياسات أن يعبّر بشكل أفضل عن العمليات التي تُطوَّر على المستوى القطري وأن يضيف قيمة إليها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024 أيضا، أصدر الأونكتاد نسخة تجريبية من لوحة القيادة القطرية، التي تزود مديري المشاريع بنظرة عامة على أنشطة الأونكتاد المتعلقة

ببلد معين، بما في ذلك قسم عن التنسيق مع مكاتب المنسقين المقيمين. وتهدف هذه الأداة الجديدة إلى دعم مديري المشاريع في التواصل بشكل أفضل مع مكاتب المنسقين المقيمين والبلدان المستهدفة.

2- أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

40- ثمة ترابط بين الركائز الثلاث المتمثلة في بناء توافق الآراء والبحث والتحليل والتعاون التقني إذ يعزز بعضها بعضاً. ويشدد عهد بريدجتاون على أن يواصل الأونكتاد عمله من خلال الأركان الثلاثة، بناءً على وثيقة مافيكيانو نيروبي واستناداً إلى تحليل السياسات في العهد[5].

41- وفي عام 2024، على سبيل المثال، أكمل الأونكتاد مشروعًا حول تقييم التكنولوجيا في قطاعي الطاقة والزراعة في أفريقيا، لتسريع التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 4/2023 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، البلدان على النظر في الاضطلاع بـ "عمليات لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة من أجل بلورة فهم مشترك للآثار المترتبة على التغير التكنولوجي السريع". ونشأ تصميم المشروع خلال المناقشات التي دارت في اجتماعات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وساهمت النتائج في المناقشات الموضوعية في دورات اللجنة، بما في ذلك الدورة الثامنة والعشرين في نيسان/أبريل 2025، التي نُظر خلالها في تقرير الأمين العام عن استشراف آفاق التكنولوجيا وتقييم آثار التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، الذي أُدمجت فيه النتائج الرئيسية للمشروع. وأُشيرَ إلى المشروع في *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2025: الذكاء الاصطناعي الشامل من أجل التنمية*، والذي اقترح فيه الأونكتاد استخدام تقييمات التكنولوجيا لتقييم الفرص والتحديات الناشئة عن الذكاء الاصطناعي وتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز نظام الابتكار. وأثار المشروع، باعتباره أول مشروع للأمم المتحدة بشأن تقييم التكنولوجيا باستخدام النهج التشاركي، اهتمام العديد من البلدان النامية بإجراء عمليات تقييم آثار التكنولوجيا؛ وهو يساهم في المناقشات حول إمكانية تنفيذ تقييمات آثار التكنولوجيا الدولية.

3- التعاون بين الشُعب وبين الوكالات

42- في عام 2024، نُفذ العديد من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد من خلال التعاون بين الشُعب و/أو التعاون بين الوكالات. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الشراكات الداخلية والخارجية في تجميع الخبرات الفنية وتعبئة الموارد الإضافية وتعزيز أوجه التآزر بين الأنشطة التنفيذية للأونكتاد هي شراكات قيّمة. وعُززت هذه الشراكات في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

43- واستفاد برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من مساهمة التجارة الإلكترونية لجميع الشركاء. وفي عام 2024، شاركت 22 جهة شريكة في مختلف الأنشطة التي قادها الأونكتاد، وأظهر العديد من الشركاء التزاماً طويل الأجل بأهداف المبادرة. فعلى سبيل المثال، واصل معهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا دعم الأنشطة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة، وهي مبادرة مخصصة لدعم رائدات الأعمال في المجال الرقمي في البلدان النامية، من خلال توفير الخبراء والدعم المالي للدورة التدريبية الرئيسية لجنوب آسيا والتجمع المجتمعي الشخصي في جنوب شرق آسيا. وقدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية دورات تعليمية متخصصة في مجال الملكية الفكرية من خلال أكاديميتها في الدورات الرئيسية لأفريقيا الناطقة بالفرنسية وجنوب آسيا. وقدمت المنظمة، إلى

(5) انظر TD/541/Add.2، الفقرة 127.

جانب شـركاء آخرين مثل منظمة الطيران المدني الدولي ومركز التجارة الدولية وصـندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية خبرات خلال استعراضات الأقران لتقارير تقييم جاهزية التجارة الإلكترونية.

44- وفي عام 2024، أطلق الأونكتاد مشروعا جديدا مشتركا بين الشُعب والوكالات بعنوان "تعزيز القدرة على صنع السياسات القائمة على الأدلة والمرونة الاقتصادية للجماعة الكاريبية". ويهدف المشروع، الذي طُور بناء على طلب بلدان الجماعة الكاريبية، إلى تعزيز القدرات الإحصـائية والتحليلية للبلدان المسـتفيدة من أجل وضـع سـياسـات قائمة على الأدلة لزيادة المرونة والتحول من خلال التجارة في الخدمات. ويعتمد تصـميمه وتنفيذه على الخبرة المتعلقة بالبيانات التي تتمتع بها دائرة الإحصـاءات في الأونكتاد والخبرة المتعلقة بسياسات تجارة الخدمات في شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، فضلاً عن الوجود الإقليمي للجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعاونها مع الأونكتاد في اللجنة الإحصائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعتمد المشروع، في تطوير التعلم الإلكتروني وتنفيذه في مجال إحصاءات تجارة الخدمات، على خبرة فريق التدريب في مجال التجارة في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وبالاستفادة من قوة الشركاء الداخليين والخارجيين، يمكن للمشروع أن يلبي طلب الجماعة الكاريبية بشكل أفضل ويحقق النتائج المتوقعة بفعالية أكبر.

4- الطلبات الواردة من البلدان النامية

45- وفقاً للبيانات المسـتقاة من قاعدة بيانات طلبات الأونكتاد (الداخلية) في 21 أيار/مايو 2025، تلقى الأونكتاد في عام 2024، 64 طلباً رسـمياً للتعاون التقني من 40 بلداً وثماني منظمات دولية وإقليمية. وكانت المنتجات الثلاثة التي تلقت أكبر عدد من الطلبات هي سياسات وأطر المنافسة وحماية المسـتهلك (11)، والتجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي (8)، والتدابير غير الجمركية (8). وفي الفترة 2020-2024، كان مجموع الطلبات 200 طلب يلزم تمويلها. ومن بين هذه المنتجات، كانت المنتجات الثلاثة التي سجلت أكبر عدد من الطلبات مع التمويل المطلوب هي استعراضات سياسات الاستثمار؛ وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك؛ والتدابير غير الجمركية.

46- ولتلبية الطلبات المعلقة، واصل الأونكتاد استكشاف مصادر تمويل جديدة، بما في ذلك التمويل من القطاع الخاص. وفي عام 2024، بدأ الأونكتاد في تنفيذ مشروع جديد مشترك بين الشُعب بعنوان "مبادرات الأونكتاد للتنمية المستدامة"، وذلك بفضل المساهمات المالية المقدمة من مؤسسة تعزيز المجتمع المفتوح. وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشروع 2,1 مليون دولار أمريكي، ويتألف المشروع من ثلاثة مكونات تتعلق بالديون والتمويل المناخي والتدفقات المالية غير المشروعة، وستنفذها ثلاث شُعب ودوائر تابعة للأونكتاد على مدى عامين.

47- وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد السعي إلى الحصول على مساهمات متعددة السنوات أقل من المعتاد، للحد من عدم اليقين وضمان استمرارية الأنشطة التنفيذية. فعلى سبيل المثال، أنشأ كل من برنامجي نظام إدارة الديون والتحليل المالي وبرنامج التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي مجموعة من الجهات المانحة الأساسية التي تقدم تمويلاً برنامجياً بآفاق متعددة السنوات؛ ولدى الأولى ستة مانحين رئيسيين ولدى الثانية خمسة مانحين رئيسيين. وتُعد ألمانيا ومملكة هولندا وسويسرا من الجهات المانحة الأساسية لكلا البرنامجين. وفي عام 2024، وقّع برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي اتفاقية تمويل متعدد السنوات مع فرنسا، وساهمت مملكة هولندا بحوالي 1,6 مليون دولار أمريكي لدعم البرنامج خلال الفترة 2024-2025. وتجديدا لشراكة طويلة الأمد، ساهمت السويد، وهي أحد المانحين الأساسيين لبرنامج التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي، بما يقرب من مليون دولار أمريكي لتعزيز العمل في الفترة 2024-2025.

5- تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

48- واصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، والتي بلغت ذروتها في عام 2024، حيث طُورت أداة إبلاغ إلكترونية للدول الأعضاء، مما أتاح الوصول إلى إطار النتائج الشامل لعامي 2022 و2023، بما في ذلك مؤشرات الأداء لكل من النواتج والنتائج، مع وضع بيانات الأساس في عام 2021. وتعكس المؤشرات مساهمات أنشطة الأونكتاد وآثارها في تعزيز تنفيذ عهد بريدجتاون، ويتيح الإطارُ التتبعَ التفصيلي لكيفية مساهمة كل نشاط في مجالات العمل المحددة في العهد.

49- وفي عام 2024، عززت الشُعب عملية تتبع نتائج التعاون التقني والإبلاغ عنها. فعلى سبيل المثال، أكمل برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تطوير أداة تتبع إصلاح التجارة الإلكترونية؛ وأعد خريطة طريق ومواد تدريبية لدعم نشر الأداة بطريقة متسلسلة تسلسلا سليما؛ ووضع صيغة لاتفاق ترخيص نموذجي، من أجل توجيه اعتماد الأداة من قبل البلدان الشريكة الطالبة وضمان الالتزام والمساءلة اللازمين من جميع الأطراف المعنية. وأدى العرض التفاعلي لوظائف جهاز التعقب في أيار/مايو 2024 إلى تقديم طلبات رسمية للحصول عليه من كل من جزر سليمان، وفيجي، وكينيا، وموريتانيا.

50- وواصلت شعبة الاستثمار والمشاريع تعزيز مركز سياسات الاستثمار، من خلال الابتكار وتوسيع قواعد البيانات المتعلقة بتدابير وقوانين سياسات الاستثمار. وفي عام 2024، اختُبرت أدوات الذكاء الاصطناعي، لأتمتة وتوسيع نطاق رصد وتجميع وتصنيف التدابير السياساتية في مرصد سياسات الاستثمار، وأعيد تصنيف مجموعة البيانات، للتمكن من إجراء تحليل أكثر دقة للاتجاهات في المجالات الرئيسية. ووُسع نطاق متصفّح قوانين الاستثمار بقسم جديد عن قوانين فحص الاستثمار الأجنبي المباشر، مع جهود جرد متواصلة من أجل تمكين المقارنات بين البلدان للسمات القانونية الرئيسية. وعززت هذه التطورات قدرة الأونكتاد على رصد تطورات سياسات الاستثمار الوطنية وتقييم مدى توافق البلدان مع التوصيات المتعلقة بالسياسات، مما يسمح برصد النتائج والأثر.

6- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

51- في عام 2024، واصل الأونكتاد إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أعمال التعاون التقني. وفي مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، على سبيل المثال، عُقدت، في إطار التجارة الإلكترونية من أجل المرأة، 20 فعالية حوار حول السياسات، لضمان مراعاة وجهات نظر المرأة في صياغة سياسات الاقتصاد الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت منصة جديدة على الإنترنت لأعضاء المجتمع، وهي بمثابة مركز للتواصل والتسجيل في أكاديمية التجارة الإلكترونية للنساء، والتي توفر التدريب الذاتي وموارد التعلم المصممة خصيصا لتلبية احتياجات الأعضاء.

52- ويعزز برنامج تيسير الأعمال التجارية المشاركةَ الاقتصادية الشاملة ويهيئ بيئة أكثر تمكينا لرواد الأعمال، من خلال تبسيط العمليات الإدارية. وتوفر الحلول الرقمية التي طُورت في إطار البرنامج مساراً لمشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي وللتمكين الاقتصادي الأوسع نطاقاً، حيث تتأثر النساء، لا سيما في المناطق الريفية، بشكل غير متناسب بالحواجز الإدارية. وفي عام 2024، أطلق البرنامج 12 منصة رقمية حكومية، ليصل المجموع العالمي إلى 102 منصة في 60 اقتصاداً. وسُجل ما يقرب من 000 100 شركة جديدة على الإنترنت، بما في ذلك حوالي 000 40 أنشأتها نساء. وبالإضافة إلى ذلك، دُرب 750 شخصاً على تبسيط وأتمتة الخدمات الحكومية؛ بينهم 398 امرأة و352 رجلاً، تبلغ نسبة ذوي الإعاقة بينهم حوالي 10 في المائة.

53- ولتحسين تتبع مساهمة مشاريع التعاون التقني في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الناحية المالية، اتخذ الأونكتاد إجراءات لتعزيز تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على مشاريع التعاون التقني. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، قرر الأونكتاد استحداث نظام داخلي لضمان الجودة لهذا التطبيق، من خلال الاستفادة من خبرات مراكز التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية. وفي كانون الثاني/يناير 2025، نوقش نهج الأونكتاد في تكييف المؤشر مع التعاون التقني مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيُبذل المزيد من الجهود في عام 2025 لضمان وفاء الأونكتاد بمتطلبات الإبلاغ الإلزامي عن النفقات الجنسانية اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026.

7- تحديث مجموعة أدوات الأونكتاد

54- في إطار تحديث مجموعة الأدوات، أُدرجت برامج جديدة ودُمجت البرامج القائمة ذات المستويات المنخفضة من الطلب أو الإنفاق، مما أدى إلى تقليل عدد المنتجات، من أجل تعزيز تركيز التعاون التقني للأونكتاد. وأعيد تجميع المواد تحت أربعة عناوين مواضيعية جديدة لتسهيل عملية تحديد البرامج ذات الأهمية على أصحاب المصلحة والمستفيدين. وأُدرجت فروع جديدة مع حزم من منتجات صندوق الأدوات والبرامج الإقليمية، إلى جانب وصلات تؤدي إلى التحولات الأربعة في إطار عهد بريدجتاون. ومن المتوقع أن تكون النسخة المحدَّثة من صندوق الأدوات جاهزة في الربع الثالث من عام 2025.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

55- يسلط هذا الفرع الضوء على إسهامات الأونكتاد الرئيسية في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل "توحيد الأداء". وتقترح المجموعة المشتركة بين الوكالات حلولاً شاملة مع تحسين الروابط في صياغة توصيات السياسات المشتركة وتنفيذها الفعال على المستوى الوطني. ومن خلال الإقرار بالدور المحوري للتجارة كمحرك للتنمية، تعزز المجموعة الأثر الإنمائي للتجارة والسياسات الوطنية والأنشطة الإنتاجية المتصلة بالتجارة.

56- وفي عام 2024، تناولت عمليات المجموعة 46 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بتغطية جغرافية واسعة، على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ، 8؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي، 6؛ والدول العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 3؛ وأوروبا وآسيا الوسطى، 11؛ وشرق وجنوب وغرب ووسط أفريقيا، 18. وأُدرجت العمليات المشتركة ضمن نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بشأن النمو الاقتصادي والحوكمة الرشيدة، مع تركيز الوكالات المشاركة على ولاياتها الأساسية. ومثلت العمليات حصة كبيرة من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد على المستوى القطري، بما في ذلك الخدمات الاستشارية الموجهة نحو السياسات والمساعدة التقنية ذات المنحى العملي، لدعم جهود البلدان المستفيدة على أفضل وجه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

57- ولتأكيد الروابط بين التجارة والتنمية في العمل المعياري العام للأمم المتحدة والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، واصل الأونكتاد في عام 2024 تطوير شراكات مع منظمة التجارة العالمية بشأن دورات السياسات للمندوبين ومنظمة العمل الدولية بشأن المحاضرات المتعلقة بركيزة التنمية في الأمم المتحدة، والتي ألقيت في مركز التدريب الدولي في تورينو بإيطاليا.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

58- في عام 2024، حافظ الأونكتاد على مستوى عالٍ من الإنجاز، حيث بلغت نفقات التعاون التقني رقماً قياسياً يقارب 56,48 مليون دولار أمريكي. واستمرت الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمت تعبئتها من أجل التعاون التقني في الازدياد، حيث بلغت أعلى مستوى تاريخي لها وهو 56,62 مليون دولار، وذلك بفضل ثقة الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين في الأونكتاد.

59- وأدى اعتماد الجمعية العامة لميثاق المستقبل في عام 2024 إلى إعادة تأكيد الالتزام العالمي بتحقيق خطة عام 2030 وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على وجه السرعة. وسيقدم الأونكتاد الدعم التقني الثابت في مجال التجارة والتنمية إلى البلدان النامية خلال هذه العملية. وعلى وجه الخصوص، سيولي الأونكتاد الأولوية للفئات الضعيفة من البلدان في مجال التعاون التقني؛ وسينفذ الأنشطة التشغيلية بطريقة مرنة ومبتكرة، بسبل منها تطوير أو ترقية الأدوات الرقمية، لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل بلد ومنطقة على حدة بشكل أفضل؛ وسيعزز العمل مع نظام المنسقين المقيمين لتوسيع نطاق مشاركته في أطر التعاون والوصول إلى التمويل على المستوى القطري من خلال البرمجة المشتركة.

60- ويعد التمويل الكافي والمرن عاملاً رئيسياً في الحفاظ على مستويات عالية من الإنجاز. وعلى الرغم من الارتفاع القياسي الجديد في المساهمات الطوعية في مجال التعاون التقني للأونكتاد في عام 2024، لا تزال آفاق التمويل الطوعي غير مؤكدة بسبب التوترات الجيوسياسية والتخفيضات الكبيرة في ميزانيات المساعدات الخارجية لدى بعض المانحين الرئيسيين. وسيواصل الأونكتاد جهوده لتنويع قاعدة التمويل واستكشاف آليات تمويل مبتكرة. وفي الوقت نفسه، يُطلب من الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تمويل مستدام يمكن التنبؤ به، مثل المساهمات المتعددة السنوات الأقل تخصيصاً، إلى مجال التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد، أن تفعل ذلك. ويحتاج الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً والصندوق الاستئماني المنشأ حديثاً للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى دعم المانحين أكثر من أي وقت مضى، لمساعدة هذه البلدان الضعيفة على تحقيق أهدافها الإنمائية.